الضالع: فضيحة فساد وتزوير في مستشفى الضالع المركزي

الأمناء / خاص:

شهد مستشفى الضالع المركزي فضيحة فساد جديدة كان ضحيتها عمال مركز الكوليرا. حيث اكتشف هؤلاء العمال أن مستحقات الحوافز المالية التي أرسلت من منظمة الصحة العالمية عبر بنك الكريمي تم السطو عليها من قبل مدير المركز والمستشفى، عبدالرحمن محسن المحرابي. حيث قام بتزوير أسماء أشخاص لا يعملون في المركز، واستخدام أرقام هواتف لأقاربه بدلاً من الأرقام الفعلية للعاملين.

خيوط الفضيحة

بدأت القضية عندما تقدم عمال مركز الكوليرا بشكاوى حول عملية احتيال تعرضوا لها من قبل المحرابي، الذي زوّر كشوفات الحوافز المالية وأدرج أسماء وهمية بهدف الاستيلاء على مستحقات العاملين. كما قام بتغيير أرقام هواتف العمال الفعليين بأرقام أقاربه ليمنعهم من استلام الحوافز.

التحقيق والشكوى

توجه العمال إلى مكتب الصحة بالمحافظة، وأرسلوا شكاوى للسلطة المحلية تفيد بأن المحرابي استولى على الحوافز وأدرج أسماء أقاربه بدلاً من العمال الفعليين. كما اكتشفوا فساداً آخر متعلقاً بالإيرادات المالية للمستشفى.

موقف السلطة المحلية

وجه المحافظ بتشكيل لجنة للتحقيق في الأمر، وقد تم استدعاء المحرابي، الذي التزم في محضر الاجتماع بتوزيع الحوافز على العاملين، لكن لم يتم تنفيذ ذلك على أرض الواقع، مما أثار تساؤلات عن مدى جدية الإجراءات المتخذة.

التسويف والمماطلة

مر أكثر من 11 يوماً منذ التزام المحرابي بإعادة المستحقات، لكنه استمر في المماطلة. كما أثيرت شائعات حول وجود مصالح شخصية تدعم بقائه في منصبه رغم فساد ممارساته.

التصعيد نحو القضاء

أرسل العمال رسالة جديدة لمكتب الصحة في 13 يناير، طالبوا فيها بمتابعة تنفيذ محضر الاجتماع السابق، وأشاروا إلى استمرارية المماطلة في استعادة حقوقهم. بناءً على ذلك، رفع مكتب الصحة مذكرة لنيابة الأموال العامة.

التحقيق القضائي

تم استدعاء المحرابي من قبل نيابة الأموال العامة للتحقيق معه في قضية السطو على الحوافز المالية، بالإضافة إلى قضية أخرى تتعلق بحيازة أدوية منتهية الصلاحية.

التقرير المفصل

وقد أرفق العمال تقريراً مفصلاً يحتوي على تسع صفحات تشرح عمليات التزوير والتحايل التي مارسها المحرابي، بما في ذلك التلاعب في كشوفات الحوافز وتوجيه الأموال إلى أقاربه.

الشرق الأوسط: «التصنيف الأميركي» يمنح الشرعية فرصة إعادة تدابير البنك المركزي وخنق الحوثيين

الأمناء / متابعات :

منح قرار الرئيس الأميركي دونالد ترمب بتصنيف الحوثيين «منظمة إرهابية أجنبية»، وهو تصنيف مشدد، فرصة للحكومة اليمنية للشروع في خنق الجماعة الحوثية اقتصادياً، وسط تطلعات إلى خطوات إضافية تؤدي إلى تفكيك بنية الجماعة الانقلابية المدعومة من إيران.

وفي حين تأتي أولى بوادر استغلال هذا القرار في إمكانية عودة تدابير البنك المركزي اليمني التي توقفت بناء على وساطة أممية، تأمل الحكومة اليمنية أن تتحول حركة الشحن إلى الموانئ المحررة في ظل صعوبة استمرار الشحن الدولي إلى الموانئ الخاضعة للجماعة في محافظة الحديدة.

في هذا السياق، أفاد الإعلام الرسمي بأن رئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي، اتصل برئيس البنك المركزي أحمد غالب المعبقي، بشأن الإجراءات المترتبة على قرار التصنيف الأميركي للحوثيين «منظمة إرهابية أجنبية».

وطبقاً لوكالة «سبأ» الحكومية، اطلع العليمي على إيجاز حول الإجراءات التنفيذية للبنك بموجب قرار مجلس الدفاع الوطني، والآليات الدولية، لتجفيف مصادر تمويل الجماعة الحوثية ومنع وصولها إلى الموارد المزعزعة للأمن المحلي، والاستقرار الإقليمي والدولي.

وشدد العليمي على ضرورة التزام الحكومة ومؤسساتها المعنية بالتعاون الوثيق مع البنك المركزي، والمجتمع الدولي، لتنفيذ الإجراءات العقابية ضد الجماعة الحوثية، والحد من أي انعكاسات سلبية على القطاع المالي والمصرفي اليمني، ومصالح المواطنين، وكذا طمأنة مجتمع العمل الإنساني بضمان تدفق المعونات الإغاثية دون أي عوائق إلى مختلف أنحاء البلاد.

خطوات إضافية

تعليقاً على القرار الأميركي بتصنيف الحوثيين «منظمة إرهابية أجنبية»، أكد رئيس الحكومة اليمنية أحمد عوض بن مبارك الحرص على العمل وفق رؤية واضحة واستراتيجية لإبقاء قضية اليمن في صدارة واهتمام الإدارة الأميركية الجديدة بقيادة الرئيس دونالد ترمب.

ووصف بن مبارك في تصريح لوسائل الإعلام على هامش زيارته الحالية لواشنطن قرار التصنيف بأنه «خطوة في الاتجاه الصحيح»، وشدد على خطوات أخرى قال إنها يجب أن تعقبه، وبخاصة فيما يتعلق بدعم الحكومة بشكل مباشر أو بالضغط السياسي وتوسيع مجالات التعاون في النواحي الأمنية والعسكرية.

وقال بن مبارك: «ينبغي للعالم أن يدرك أن لديه شريكاً حقيقياً وقوياً في تحقيق الاستقرار لليمن والمنطقة، وهو الحكومة الشرعية وكل مكوناتها، وما ننتظره من الإدارة الأميركية الجديدة هو العمل مع الحكومة بشكل أقوى وأوسع لضمان احتواء أي مخاطر أو تهديدات حوثية ومعالجة الأزمة الإنسانية».

وطالب رئيس الحكومة اليمنية بخطوات أخرى لا تتوقف عند العقوبات، وذلك لتفكيك بنية «الميليشيا الحوثية» وحماية المواطنين المتضررين من سلوكها القمعي وانتهاكاتها المتصاعدة التي تهدد مصالح اليمن والمنطقة والعالم، وفق تعبيره.

وأكد بن مبارك حرص حكومته على العمل مع شركاء العمل الإنساني والإغاثي والقطاع التجاري الوطني لوضع بدائل لتفادي انعكاسات القرار الأميركي على معيشة وحياة المواطنين في مناطق سيطرة الحوثيين.

دعوة إلى الموانئ المحررة

مع قرار التصنيف الأميركي للجماعة الحوثية دعا وزير النقل في الحكومة اليمنية عبد السلام حُميد، جميع التجار والمستوردين والشركات التجارية والخطوط الملاحية إلى تسيير الرحلات لميناء عدن والموانئ المحررة.

وأوضح الوزير اليمني في تصريحات رسمية، الجمعة، أن التطورات والأحداث الأخيرة التي استهدفت موانئ الحديدة والصعوبات والتهديدات التي تواجهها الخطوط الملاحية وشركات الاستيراد، تشكل وضعاً حرجاً وصعباً على حركة النشاط التجاري والملاحة في موانئ الحديدة.

وأكد حُميد استعداد وجاهزية الموانئ المحررة لاستقبال كافة الخطوط الملاحية وشركات الاستيراد وتأمين سلاسل الإمداد التجارية والإغاثية إلى جميع المناطق الواقعة تحت سيطرة الحوثيين بكل يسر وأمان.

وطالب وزير النقل اليمني المجتمع الدولي بوقف ابتزاز الحوثيين للتجار والمستوردين عبر موانئ عدن والمناطق المحررة من خلال النقاط الحدودية لإجبار التجار على دفع الجمارك والضرائب بنسبة 100 بالمائة، والعمل على تخفيف معاناة الشعب.